العدد (1431) السنة السادسة - الثلاثاء (10) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عراقيون لا يستطيعون العودة إلى منازلهم مع ارتفاع أسعار العقارات

حالة الأمن التي أصبحت جيدة في العراق لم تمثل خبرا جيدا لـ(محمود جاسم محمد) حيث عاش في أحد أحياء بغداد الراقية لكن بعد عام ٢٠٠٣ ومرحلة حرب العراق وتدهور الوضع الأمني تلقى محمود تهديدات كثيرة أجبرته وعائلته على الهرب بعد أن قتل أربعة من أبناء عمه في نفس المنطقة فاضطر إلى بيع داره بنصف سعرها الحقيقي في سوق العقارات والآن مع عودة الهدوء نسبيا يحاول محمود العودة إلى حياته السابقة وبقدر ما هو سعيد بعودة الأمن لكنه يواجه مشكلة حقيقية تؤكد أن التحسن يحتاج الى أكثر من مجرد نهاية للقتال.

ترجمة: عمار كاظم محمد

ومثل الكثير من العراقيين فهو لا يستطيع تحمل العودة إلى حيه القديم فالكثير من الناس قد باعوا بيوتهم خلال فترة العنف الطائفي وخسروا أموالهم.

يقول باسل خلف وهو وكيل عقارات في بغداد «أن الناس قد بددوا أموال بيوتهم في الهروب إلى مكان آمن خارج العراق أو إلى جزء أكثر هدوءا من مناطقهم التي عاشوا فيها داخل البلاد بينما بعضهم أعادوا استثمار أموالهم في مغامرة أخرى لكن الكثير من المتبقين كانوا يكافحون من أجل أيجاد فرص عمل في الأماكن الآمنة التي هربوا إليها.

حتى نهاية عام ٢٠٠٧ عندما بدأت المكاسب الأمنية تتحقق بدأت أسعار الدور السكنية بالارتفاع مجددا لتعود إلى حالتها الطبيعية مرة أخرى واليوم يقول وكلاء للعقارات أنه باستثناء بعض الأحياء فأن أسعار الدور عادت إلى مستواها الطبيعي حتى أن بعض المناطق ارتفعت فيها أسعار العقار أعلى مما كانت عليه قبل الحرب .

ففي منطقة الغزالية غرب بغداد مثلا كانت أسعار الدور تتراوح مابين ٦٠ ألفاً إلى ٧٦ ألف دولار ثم هبطت الى ما بين ٥١ ألفاً إلى ٤٢ ألف دولار وفي بعض الأحيان وصلت حتى سعر ٢٥ ألف دولار لكن أسعار الدور الآن ارتفعت بحيث وصلت أسعار بعضها الى حدود ١٠٢ ألف دولار .

بالنسبة لأشخاص مثل محمود تعني هذه الأسعار تغييرا في أسلوب الحياة فالعديد من الناس لا يستطيعون تحمل العيش في نفس الأحياء التي كانوا يعيشون فيها سابقا.

يقول رفعت عبد الجبار وكيل عقارات في بغداد الأمر الآخر أن هناك بعض الأحياء التي بدأت تنتعش من جديد على طول خطوط التماس بين المناطق التي انقسمت طائفيا ومازالت خليطا ممتزجا بعض الشيء وقبل الحرب كان أغلب العراقيين يمتلكون دورا أو يعيشون مع بعضهم بعضاً في نفس دار العائلة لكن الكثير منهم الآن لا يستطيعون سوى العيش عن طريق استئجار البيوت، في الماضي كانت نسبة تصل بين ٦٠٪ إلى ٧٠ ٪ من أعمال وكلاء العقارات تقتصر على عملية البيع والشراء لكن ما يحدث الآن هو العكس تماما حيث يضيف رفعت قائلا « لا يستطيع أحد أن يقول كيف سيكون تأثير هذه المشكلة على المدى البعيد فهناك في الأقل ١من ٥ من مجموع ٥ ملايين عراقي مهجرون في الداخل .

تخمن المنظمة الدولية للهجرة أعداد العائدين إلى بيوتهم في أحسن الأحوال بنحو ١٤٠ ألف عراقي ابتداء من شهر تشرين الثاني الماضي وهناك فقط ما مجموعه ٨٦ ٪ من هذه المجموعة عادت بشكل فعلي إلى بيوتهم. الحكومة العراقية من جهتها تتبع سياسات وستراتيجيات مختلفة لكي تسهل عودة الناس المرحلين إلى بيوتهم لكنني لست متأكدا انك ستجد الكثير من التعاطف في ما يتعلق بأولئك الذين قرروا باختيارهم بيع بيوتهم على الرغم من انخفاض أسعارها في ذلك الوقت .

يقول جيسن كلوك وهو خبير في قوانين الملكية العراقية في المعهد الأمريكي للسلام وهي منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن « إن الحكومة العراقية تركز على الأرجح على أولئك الذين يحتفظون بوثائق قانونية في ما يتعلق بملكية العقارات والذين يحتاجون المساعدة في استردادها ولتجنب خلق طبقة جديدة من الناس المهجرين فالعراقيون الذين يعيشون في المجمعات الخاصة للمهجرين يتسلمون ما يعادل ٢٥٠ دولاراً شهريا ولمدة ستة أشهر ومع ذلك فليست هناك دلالات واضحة على أن الحكومة معنية بالمساعدة في ما يتعلق بالإيجارات حتى الآن.

ومازال الذين اضطروا لبيع بيوتهم لم يحصلوا على المساعدة وإذا أرادت العائلة أن تلغي صفتها الرسمية كعائلة مهجرة للحصول على مساعدات أخرى فان الحكومة ستزودهم بما يعادل ٨٥٠ دولاراً فقط للاستقرار مرة أخرى.

وليس كل الذين اضطروا إلى بيع بيوتهم قد خسروا فمثلا صادق الزهيري الذي يعمل مقاولا أدرك أن بيته في منطقة السيدية في بغداد ليس في منطقة خطرة فقط بل كان استثمارا خاسرا أيضا وعلى الرغم من أنه باع بيته بربع قيمته الأصلية خاسرا ما يعادل مبلغ « ٢٣٥ ألف دولار» لكنه أعاد استثمار المال الذي لديه في قطعة ارض صغيرة في بغداد في منطقة الكرادة هذا الاستثمار قد عوضه الكثير مما قد خسره في بيته السابق .

يقول صادق « إن أي مستثمر فطن يبرهن على أنه يعرف سوق العقارات جيدا في العراق من السهل عليه النهوض مجددا مضيفا: إننا في العراق نثق باستثمارات العقار أكثر من أي شيء آخر.

عن كرستيان ساينز مونيتر

المحاكم العراقية تبتّ في مصير المحتجزين لدى القوات الأمريكية

ترجمة: وفاء حميد عبد الرزاق

سيتم خلال الأيام القادمة تسليم ١٥٠٠ محتجز لدى القوات الأمريكية إلى السلطات العراقية، وسيتم تباعاً تسليم عدد محدد في كل شهر خلال العام القادم – معظمهم من المتهمين بصناعة المفخخات، والتمرد، وارتكاب الجرائم. وستحال قضاياهم إلى المحاكم العراقية التي ستقرر بعدها من يطلق سراحه ومن يبقى في السجن.

هذه القرارات سيكون لها أثر عميق في مستقبل العراق والحالة الأمنية غير المستقرة هنا. فبينما يتم تحرير ١٥,١٠٠ محتجز، فان بقاء الآخرين في السجون الأمريكية قد يؤثر في المصالحة الوطنية، كما انها قد تغذي العصيان والذي تم دحره بشكل كبير.

وبينما تكون المحاكم العراقية قد خطت خطوات واسعة، فان بعض المراقبين الدوليين يتساءلون فيما إذا كان النظام سيئ السمعة في تعذيب السجناء جاهزاً لاستقبال هذا السيل الهائل من المحتجزين.

يقول جودث يافي، زميل جامعة الدفاع الدولي في واشنطن، "انها مسألة معقدة في مجتمع معقد، وأعتقد ان العراقيين سوف يكونون مهيئين لذلك في مرحلة ما، ولكني غير متأكد انهم وصلوا هذه المرحلة في هذه اللحظة". وأضاف: "وبشكل عام أعتقد من الأفضل أن نترك العراقيين يتعاملون مع هذا الأمر، فلا يمكن السماح لحرسك الخاص استمرار القيام بذلك".

ومن المفترض تسليم المحتجزين في الأول من شباط حسب بنود الاتفاقية الأمنية والتي تم العمل بها في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩ والتي تفرض شروطاً على الوجود العسكري الأمريكي في العراق، حيث قام الأمريكيون بتقييم كل سجين حسب نوع التهديد المحتمل أن يسببه في محاولة منها لمساعدة وتوجيه صنّاع القرار.

ومن بين الـ١٥,١٠٠ محتجز في السجون الأمريكية حيث هبط العدد من ٢٦,٠٠٠ محتجز في تشرين الثاني ٢٠٠٧- وحسب الخبراء الأمريكيين يتوقعون اطلاق سراح ما بين ٩٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠، وأما المتبقي من السجناء فانهم سيحالون إلى جلسات استماع.

الكثير ممن سيطلق سراحهم سيستفيدون من قرار العفو الذي أقره البرلمان العراقي والذي يعفو عن بعض أنواع الجرائم والتي حدثت قبل شباط ٢٠٠٨- ابتداءً من انتهاكات امتلاك السلاح إلى زرع العبوات على الطريق والتي لم تتسبب في قتل أو جرح اي أحد.

قال القاضي عبد الستار بيرقدار، المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى، "شخصياً، لا أعتقد أنه قانون جيد، ولكنه سيساعد في المصالحة الوطنية"، وبالتأكيد عندما تقوم الولايات المتحدة بسحب قواتها ستقل الأسباب التي تستدعي من الأفراد زراعة العبوات الناسفة.

المسؤولون الرسميون العراقيون مصرون على أن المذنبين أو المتهمين في جرائم كبيرة لن يستطيعوا الافلات من العقاب من خلال منافذ هذا القانون ولا يتم اطلاق سراحهم من السجون. فالمتهم بجريمة كبيرة لا يمكن أن يتوقع اطلاق سراحه بسبب قانون العفو، المسؤولون يقولون انه يمكنهم استخدام نص قانوني آخر لإدانة المحتجز.

ويقول عميد حسين كمال نائب وزير الاستخبارات في وزارة الداخلية، أن "اي شخص ملطخة يده بالدماء، سواء دماء العراقيين أو الأمريكيين، أو المدان بهجمات ارهابية أو أعمال القتل- سوف يرسل إلى المحكمة".

كثير من المدانين تم اعتقالهم قبل سنتين أو ثلاث مضت، إذا ما تمت تبرئتهم، فانهم سيخرجون إلى عراق مختلف وذلك ليس فقط بسبب فشل العنف، ولكن الكثير من قادة المتمردين قد قُتلوا أو تم اعتقالهم كما انخفض التأييد الشعبي للجماعات المسلحة.

بصورة عامة، فان مراكز الاعتقال لقوات التحالف تزود المتحجزين ببرامج مهنية وتعليم القراءة والكتابة وغيرها من البرامج المصممة لاعطائهم خيارات أخرى عند خروجهم من المعتقل بدلاً من عودتهم للعمل مع الجماعات المتمردة.

يقول العميد ديف كوانتوك، القائد العام لقوات المهمات ١٣٤، المسؤول عن القيادة والسيطرة على المحتجزين في العراق، "المصالحة بدأت من داخل المعسكرات". وأضاف: "نحن نأخذ نموذج مكافحة التمرد مثالاً ونطبقها في المعتقلات.. وبذلك لا تصبح المعسكرات أرضية للتجنيد ويتصالحون فيما بينهم بشكل فاعل قبل أن يتم اطلاق سراحهم".

في الحقيقة، ان الولايات المتحدة عملت الكثير منذ فضيحة سجن أو غريب في عام ٢٠٠٣، حيث كان الحراس يقومون بتصوير تعذيب المتهمين، والآن العديد من العائلات تشعر بالارتياح لسماعها بنقل المعتقلين من أقربائها إلى السجون الأمريكية وليس إلى السجون العراقية، حسب مصادر دبلوماسية. على الرغم من ان الظروف الجيدة للمعتقلات التي يديرها الأميريكيون، فان سلطات القضاء الدولية كانت ناقدة لزمن طويل للاجراءات القانونية المتبعة من قبل قوات التحالف في اعتقال المشتبه بهم. حتى الأول من يناير (كانون الثاني) كانت الولايات المتحدة تعتقل الأشخاص من دون تهمة. ويقول متحدث دبلوماسي لم يكشف عن اسمه لأنه غير مخول بالتحدث لوسائل الاعلام، "النقطة الرئيسية، هي اننا لا ندري لماذا هم في السجون، ولماذا تم اعتقالهم بالدرجة الأساس".

على الرغم من الأقوال الشائعة أن المعتقلين يواجهون معاملة لا انسانية في السجون، فان على الولايات المتحدة، نقل المعتقلين إلى السلطات العراقية بأسرع وقت. ويضيف المتحدث الدبلوماسي: "يجب تسليمهم إلى سلطة القضاء العراقية"

من جانب ثان، يؤكد المسؤولون العراقيون وشركاؤهم الامريكيون، ان النظام غير جاهز للتعامل مع معالجة المحتجزين لدى الولايات المتحدة، ولكنهم يلاحظون اجراءات المباشرة بنقل عشرات الآلاف من المحتجزين منذ عام ٢٠٠٤، حيث أطلقت الولايات المتحدة سراح أكثر من ٨٥,٠٠٠ سجين، ورجع إلى السجن منهم فقط ١٥٧.

يقول الجنرال كوانتوك، "لن ننقل المعتقلين إلى أن نتأكد من ان السجون العراقية تتوفر فيها الشروط الملائمة لاستقبالهم"، وأضاف أن الولايات المتحدة لن تسلم أياً من المعتقلين إلى معتقلات لا تتوفر فيها أدنى الشروط اللائقة بالانسان، وقد بدأت قوات التحالف بتدريب المسؤولين على السجون حول كل ما يتعلق بهذا الموضوع ابتداء من الحراسة إلى المراقبة أملاً في خلق نظام سجن أخلاقي خلال مدة وجودهم في السجن.

عن كرستيان ساينز مونيتر

النساء والأطفال ضحايا المآسي الصامتة

يجتث الجوع والفقر والأمراض والكوارث حياة آلاف البشر يوميا، خاصة النساء والأطفال، حسبما أعربت منظمة رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة عن مأساة ضحايا الأزمات الصامتة في العالم. فصرحت آن فينيمان مديرة منظمة رعاية الطفولة "يونيسف" بمناسبة تقديم تقرير العمل الإنساني السنوي، أن "العديد من الدول الواردة في التقرير يقاسي من طوارئ صامتة أو منسية". و سلط ا لتقر ير الضوء على تداعيات الزيادة السريعة والمتصاعدة لأسعار الأغذية والتغيير المناخي على أفقر فقراء العالم، مطالبا بحشد مليار دولار لتلبية أدنى احتياجات النساء والأطفال هذا العام.

وأشار باتريك ماكورميك، المتحدث باسم "يونيسف" لوكالة انتر بريس سيرفس، "نركز حاليا على خفض المخاطر. فهناك عدد من الكوارث ا لطبيعية التي يمكن التنبؤ بها سنويا ، كأعاصير هايتي وفيضانات الهند على سبيل المثال، ونعمل مع الحكومات المعنية على تقليص الأضرار مسبقا".

ومن ناحيته، أشار برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، إلى أن الإرتفاع في مؤشرات أسعار الأغذية بنسبة ٥٠ في المئة بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قد تسبب في زيادة ضخمة في عدد الأفراد الذين يعيشون في أحوال الفقر، ليرتفع من ٨٥٠ مليونا إلى ٩٥٠ مليونا في العام الماضي وحده. كما تعرضت منظمة "يونيسيف" لتنبؤات التغيير المناخي "المروعة"، على صورة إرتفاع عدد الكوارث الطبيعية وإزديادها خطورة، ومنها الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف، التي يتوقع أن تؤثر في كافة دول الجنوب وخاصة في الفقراء.

وأضافت المنظمة: قضايا النمو السكاني والزحف العمراني وأسعار الوقود على قائمة العوامل المثيرة للقلق.

ويشار إلى أن تقرير "يونيسف" ومناداتها بحشد المعونة يتزامن مع تفاقم الأزمة المالية العالمية الذي سيدفع العديد من البلدان النامية أكثرا فأكثر إلى أعماق هاوية الجوع، في وقت تقلص فيه الدول المانحة مساعداته لها.

وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك دولاً كالسويد والدانمرك وعدت بمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية على الرغم من الأزمة الإقتصادية العالمية، ومع ذلك فستواجه المنظمات الأممية المعنية تحديات هائلة في العام القادم أيضا.

ويشمل تقرير "يونيسف" ٣٦ دولة مستهدفة بالمساعدة، تقع ٢٤ منها في أفريقيا. وذكر أن أكثر من نصف الأموال المطلوبة، أي المليار دولار لهذا العام، سيخصص لخمس دول هي السودان، الكونغو الديموقراطية، زيمبابوي، أوغندا، والصومال.

كما سيركز توزيع المساعدات في جميع الدول المستهدفة على الصحة، التغذية، المياه، المرافق الصحية، والتعليم.

يضاف إلى ماسبق بند "حماية الطفولة" الذي يشمل إنتهاك حقوق الأطفال الإنسانية، والتدريب على خفض مخاطر إنفجار الألغام، وأن كان سيركز أساسا على توفير الرعاية النفسية للأطفال في مناطق الحروب.

ويحتل بند "حماية الطفولة" مرتبة عالية في حالة اثنتين من أكثر عشر دول في أشد الحاجة لها وفقا لتقرير "يونيسيف"، وهي العراق والأراضي الفلسطينية.

عن آي . بي . أس

العراقيون يرحّبون بأول (سيّاحهم)

ترجمة: علاء خالد غزالة

بغداد – "انا سائح"، كانت تلك هي اولى كلماته. كانت الخطوط الهاتفية مع الفلوجة سيئة، لكن لم يكن هناك أي خطأ. فقد جاء اول السياح الغربيين الى العراق، والى الفلوجة تحديدا، لقضاء بعض الوقت.

ولم يمض وقت طويل حتى لمح احد الحراس الامنيين في نقطة التفتيش (لوسا مارتشو) بين المسافرين العراقيين على الحافلة المتجهة من بغداد الى هذه المدينة الواقعة غرب العراق، والتي كانت ذات مرة مسرحا للعنف، ومازالت بحالة من التوتر. واخطر الحارس الامني مسؤوله حول ما شاهده.

وسرعان ما وجد مارتشو، وهو ايطالي من مدينة كومو ويبلغ ٣٣ عاما من العمر، نفسه في مقر قيادة الشرطة، محاطا بالضباط المحتارين الذين يريدون ان يعرفوا لماذا يتجول شخص غربي في مدينتهم بلا مترجم او حراس. ربما يكون مارتشو قد اقلق الشرطة، لكنه انما كان يريد ان يقتصد في النفقات.

ومن خلال محادثتين هاتفيتين مع الصحفيين، ازاح مارتشو المخاوف بشأن سلامته، ورفض عروض المساعدة. وقال: "انا سائح. اريد ان ارى اهم المدن في البلاد. هذا هو السبب في وجودي هنا."

واضاف قائلا: "اريد ان ارى واتفهم الحقيقة، لاني لم آتِ الى هنا من قبل، واعتقد انه يجب رؤية جميع البلدان في العالم. لقد كنت ابحث عن فندق رخيص هنا في الفلوجة، لكن السلطات اوضحت لي ان ذلك غير ممكن لانه لا توجد أي فنادق هنا. وقد عرضوا علي جولة قصيرة ثم العودة الى بغداد."

ان جمع اجزاء تلك الرحلة غير الاعتيادية التي خاضها مارتشو الهادئ، منه شخصيا ومن الضباط العراقيين والايطاليين المتشككين، ورؤية نسخة من تأشيرة الدخول على جواز سفره والتي احتفظ بها فندق كورال بالاس في بغداد، كل ذلك يخبر قصة غريبة.

بعد ان علمت السفارة الايطالية في بغداد بوجود مارتشو هذا في العراق، من خلال صحيفة نيويورك تايمز، فقد بينت السفارة انه كان قد سافر من ايطاليا الى مصر، ثم الى تركيا، ومنها الى شمال العراق. وتظهر نسخة من جواز سفره انه قد حصل على تأشيرة دخول لمدة عشرة ايام وعبر الحدود من تركيا الى المنطقة الكردية في العراق.

ثم استقل سيارة اجرة ليقطع مسافة ٣٢٠ كيلومترا من مدينة اربيل، عاصمة اقليم كردستان، الى بغداد. وحينما حضر الى فندق كورال بالاس، سجل بشار يعقوب، موظف استعلامات الفندق ذو الـ٣١ عاما، والذي لم ير زائرا غربيا اعتياديا منذ الحرب عام ٢٠٠٣، سجل بيانات مارتشو وهو في حالة من الذهول.

قام يعقوب، كافضل ما يقوم به اداري جيد، بتدقيق مستندات مارتشو، على الرغم من المخاوف التي ترافق تضييف اجنبي. ولما وجد ان اوراقه سليمة اعطاه مفتاح الغرفة. يقول يعقوب عن ذلك: "لقد قال لنا انه يريد رؤية بغداد فحسب."

وحينما سُئل يعقوب فيما اذا كان العراق جاهزا لاستقبال السائحين، اجاب بالنفي. اما عندما سُئل عما اذا كانت الفلوجة، وهي المدينة التالية التي توجه اليها مارتشو، امينة للسياح، فان اجابته القوية بالنفي رددها موظفو الفندق وزائروه الذين كانوا واقفين على مرمى السمع.

لكن مارتشو لم يوقفه شيء. فقد وافق الفندق على منحه جولة في اجزاء من مدينة بغداد مقابل مبلغ اربعين دولارا، تضمنت جولة بالسيارة على طول ضفاف النهر لالتقاط صور لتمثال شهرزاد، وهي راوية قصص "الف ليلة وليلة"، ومشاهدة الاطفال وهم يلعبون على الحدائق على ضفة النهر. ثم زار البحيرة الصناعية الواقعة قرب جامعة بغداد، وتوجه بعدها الى الساحة التي سميت على اسم مؤسس مدينة بغداد، ابو جعفر المنصور، والتي تقع على الضفة الغربية لنهر دجلة. وذهب الى متنزه الزوراء، وهو منتجع عائلي شعبي يضم حديقة حيوانات صغيرة ومدينة العاب. وانهى جولته في منطقة الكرادة الغنية، والتي طالما عانت من الهجمات الارهابية. يقول دليله في هذه الجولة، رامز فايق، ابن الـ٢٣ عاما: "حينما هبط الظلام، اصابه الخوف وطلب العودة الى الفندق."

وفي الصباح التالي قرر ان يذهب الى الفلوجة، على الرغم من كل محاولات موظفي الفندق لثنيه عن ذلك. فقد اصر على ان يستقل الحافلات العامة للذهاب الى تلك المدينة التي تبعد ٦٥ كيلومتراً عن بغداد.

وماهي الا ساعات حتى تلقى الفندق اتصالا من شرطة الفلوجة.

يقول يعقوب: "لم اكن متفاجئا حينما اتصلوا بنا. فقد وجدته الشرطة على حافلة صغيرة جالسا الى جنب امرأة تجول البيوت لبيع الحليب الطازج واللبن والقيمر. لقد كانوا قلقين جدا عليه."

وهكذا كانت نهاية الرحلة في العراق، على النمط الإيطالي، لمارتشو المحتمس.

استدعت الشرطة الصحفيين المحليين لاخبارهم عن هذا الايطالي المتجول، وحضرت القوات الاميركية، وتم ابلاغ السفارة الايطالية.

وتوصلت الشرطة حالا الى انه ليس "جهاديا" ايطاليا، وانه لا يمثل خطرا الا على نفسه.

وعرضت قوات البحرية الاميركية التي تعمل مع الشرطة ان تقوم بنقله الى حدود المدينة حيث تطلقه على الطريق السريع المؤدي الى الفلوجة.

يقول ريناتو دي بورشيا، نائب السفير الايطالي في بغداد: "لقد اوضحت له انه لم تكن الظروف امينة له لكي يتجول طليقا. لقد كان ساذجا قليلا."

وتقول الشرطة انه تم تسفيره ليلة الجمعة حفاظا على سلامته.

ويضيف دي بورشيا: "سوف يغادر على اول طائرة غدا صباحا."

يتفكر مدير استعلامات فندق كورال بالاس في السؤال: متى سوف يكون العراق آمنا للسياح؟ ويشير الى ان هناك سياحة دينية في مدن النجف وكربلاء والكاظمية. ولكنه يقول: "اما السياحة عموما، فلا. لا استطيع ان اتكهن متى سيحدث ذلك، حتى وان كانت الظروف الامنية الان جيدة. انت تعلم انه في هذا البلد يمكن توقع أي شيء في اية لحظة."

عن هيرالد تربيون